

جاهزة، ومعايير المرحلة الثانية ستكون خلال شهر جاهزة، ومعايير المرحلة الثالثة والرابعة ستستكمل في النصف الأول من هذا العام، وبالتالي ستكون جميع المعايير معلنة وواضحة وسوف نسير تدريجياً معهم حتى نستطيع ندعمهم للوصول للجودة، ويجب أن نشير أننا سوف نعتمد على كوادر من الميدان من نفس المؤسسات وسوف نتحمل مسؤولية تدريبهم وتكلفة التدريب ونغطي الدعم اللازم، لأنهم أدوات المجلس في هذه المؤسسات والسبب أنهم مهنيون فلن نأخذ إلا الناس المهنية الذين لديهم المعرفة لأدائها، ولن يعتمد الشخص كوادر من المؤسسات التي يعمل فيها لأنه سوف تنتج تعارض المصالح، مثلاً أن أردنا أن نقيم كلية الهندسة بجامعة صنعاء، لا تأتي بأشخاص يعملون بها ليقومونها، وقد يتم الاستعانة بكوادر من الخارج إذا وجدنا أن هناك ضعفاً في بعض الكوادر المتوفرة لدينا، وسوف نستعين بمنظمات عالمية من جهات اعتماد دولية سواء كانت منظمة الصحة العالمية أو منظمة دولية أو عربية، وذلك لتبادل الخبرات حتى مع فرقنا التي تعتبر هذه التجربة جديدة عليهم، لذلك سوف تأتي بواحد لكل لجنة من الدول المجاورة ومن المنطقة العربية ومن تخصصات صعبة، وكذلك من دول غربية حتى يتم تبادل الخبرات وحتى تصبح كوادرنا هي نفسها تقود العملية بنفسها، وأقول أننا لا نفرق بين جامعة حكومية أو خاصة الجميع يجب إن يمر بهذا المراحل، وندعو قيادات المؤسسات التعليم العالي من الآن أنه أن وجد أي برامج أكاديمية لا تلبى الحدود الدنيا للمرحلة بداية فقط، ولا نقول مرحلة اعتماد، ننصحهم بإغلاقها سريعاً، قبل أن نأتي ونغلقها بأنفسنا.

#### إشراف وتطبيق

**المناهج والبرامج القائمة في الجامعات ضعيفة.. هل ستبشرون مهامكم في هذا الجانب في المرحلة الأولى؟**

-حتى الآن المجلس ليس له أي دور تنفيذي، ولكن تبدأ مهام المجلس في هذا الإطار بعد أن نقيم مؤسسات التعليم العالي،، والشهادة تعطى خلال فترة معينة، وعلى المؤسسة إذا تبين أن لديها نقاط ضعف أن من تلافها، لأنه عندما نقول اعتماد لا يعني مؤسسة كاملة فقد يكون هناك نقاط ضعف بالإمكان التعامل معها ،وسيتيم وضع خطة حول كيفية التعامل معها، ثم يأتي دورنا بعد ذلك للمتابعة حول ما اتفق عليه هل نفذ أو لم ينفذ؟ وهذا سوف يكون عبر الزيارات الدورية والسنوية.

**كيف يتم تطبيق المعايير على الجامعات لتحسين مخرجات التعليم العالي؟**

- يقوم المجلس بتشكّل فريق من الخبراء حسب حجم المؤسسة وحسب التخصصات المطروحة لديها للتقييم خلال أسبوع للتخصصات التعليمية أنه ما كتب في دراسة تقييم الذات حقيقي، على سبيل المثال إذا كان لدى جامعة معينة مختبر في تخصص معين يتم التأكد أن المختبر موجود وأن المختبر يحتوي على أدوات مازالت تستخدم في المهن ومن النوع الحديث الذي يتوأكب مع التطور في المهنة، وأي مؤسسة تقوم بتقييم الذاتي وسوف نقوم بتقديم الدعم للمؤسسات التعليم العالي لدراسة التقييم الذاتي، ونحن نتوقع أنه سوف تصدر لائحة مالية للمجلس بالخدمات التي يقدمها، وأنه فريق يقوم بزيارة مؤسسات التعليم العالي يصدر توصيات، والمجلس يلتقي ليقراً التقارير ويصدر حكماً بالاعتماد أم عدم الاعتماد وتعليقه حسب التقارير التي ترفع أو قد يضطر المجلس للنزول للتحقق من بعض الأمور.

**هأين متطلبات سوق العمل.. وجود المخرجات.. في نظام التقييم الذي تعتمدونه؟**

-من شروط الاعتماد أن أي برنامج أكاديمي يوضع يجب أن يرتبط بسوق العمل، وتطلب من الإخوة رؤساء الجامعات وعمداء الكليات أن يكونوا متفاعلين في هذا الجانب، لا نريد أن تصدر الجامعات للمجتمع مشكلات إضافية، في الوقت نرسل مئات أو آلاف الخرجين للسوق الذي بدوره لا يستوعب إلا أعداداً بسيطة، أي أننا نشكل عبئاً على المجتمع وعلى الدولة، فلا بد من إعادة النظر في البرامج الأكاديمية بما يحتاجه السوق، ونحن نتفهم أن اقتصادنا مشوه بحيث لا توجد حركة صناعية ولا حركة عمرانية، إنما يكون إيجاد كوادر جيدة، وتمتلك اللغة الثانية ومهارات العصر حتى ليكون بمقدورها التنافس على مستوى العالم، وخاصة الآن مع اتفاقيات الحات المفتوح للعالم، ويستطيع أبناؤنا وبناتنا التنافس، على

سبيل المثال في الفلبين من تخصص واحد فقط هو التمريض يتم تصدير كل سنة خمسين ألف ممرض وممرضة، حول العالم بحيث يشكل دخلهم السنوي بمقدار 2,5 مليار دولار وهذا من تخصص واحد فقط، وأبناؤنا في كل بقاع الأرض إلا أنه معظمهم عمالة غير مؤهلة، فإن استطعنا أن نعد عمالة مؤهلة سوف ننجز الكثير وسوف يساعد في ردف الدخل القومي بشكل عام.

##### مسؤولية

**هل تسمح صلاحيات المجلس بإغلاق بعض الأقسام والتخصصات التي لم تعد تلبى احتياجات السوق لدى الجامعات؟**

-نحن نأمل أن لا نصل إلى هذه المرحلة، لذلك نرجو من إخواننا رؤساء الجامعات الحكومية الشعور بالمسؤولية، ونحن لا ننكر أنهم يستشعرون بالمسؤولية لكن نطلب منهم وقفة جادة، مع علمنا أنهم تحت ضغوط نتيجة لسياسة الاستيعاب في الجامعة الحكومية لأن السياسة الحالية هي سياسة استيعاب، لذلك نرجو إعادة النظر للسياسة التعليمية بحيث تكون وفق الاحتياج، وعليهم أن يراجعوا مثل هذه المسائل وأن يفكروا بتخصصات جديدة يحتاجها السوق، وليس السوق المحلي فقط وإنما السوق الإقليمي، وإن كان خريجونا موجودين في كل بلد ويشهد لهم بالعمل والجد والإخلاص وما ينقصهم إلا القليل من المهارات والتخصصات المطلوبة .

**التعيينات في الجامعات قد تتم بطرق مخالفة لقانون الجامعات.. أين دور الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في هذا الإطار؟**

-نحن لا يوجد لدينا معلومات قائمة على بحث إنما نسمع وجود تجاوز الشروط، ونقول أن ذلك ربما نتيجة الوضع السابق للبلد والمحاكة السياسية، فقد تكون التعيينات إما بالوساطة أم بالمحابة، أو عبر العلاقات الحزبية وغيرها، ونحن نقول أن الحزبية لو وصلت للتعليم سوف يفشل التعليم، ومسؤوليتنا أعداد أناس منفتحين عصريين مؤهلين، وبعيدين عن التأثيرات الحزبية، وعند التخرج من الجامعة يكون عقلية الطالب واعية ويحس له اختيار الحزب الذي يناسبه، ولا يمانع من الحزبية في الجامعة بشرط أن لا يغلب عليه التعصب وتؤثر على ذاته، لأنه كلما كانت التعيينات شفافة وعملية واضحة ومتبعة خطوات معينة وفق الإعلان والمفاضلة بين الناس ضمن الشروط الجامعية كلما كان هذا أفضل لنا جميعاً، وتوجد شروط للتعيينات بحيث يتوجب أن يكون الرئيس الجامعة من درجات علمية معينة لشروط القادة الأكاديميين، وهم ناس لا يقصد بهم خلقاً فقط وإنما ذو جودة، بحيث لا يصح أن يعين عميد كلية أو رئيس قسم متخرج حديثاً في الوقت نفسه يوجد عندي عشرات الخبرات، يجب أن تكون هناك مراجعة عامة، بتالي نطلب من الجميع تغليب المصلحة الأكاديمية على المصلحة الحزبية والشخصية.

#### سوق العمل

**وماذا عن خدمة المجتمع من خلال الاعتماد الأكاديمي؟**

-لا شك في ذلك، لأن المعايير الأكاديمية جاءت لخدمة المجتمع، وعادة الدول تنشئ ع منظمات أثناء الدراسة لضمان مخرجاتها على سبيل المثال الأمريكيان يتفخرون أن عندهم أفضل مهندسين أو أفضل محاسبين، بحيث وضعوا شروطاً عبر ثلاث مؤسسات لحماية المهن، لأجل يكون خريجوهم حول العالم ناجحين، فتكون الشروط الثلاثة الأولى من خلال الدراسة الجامعية، هو الاعتماد الأكاديمي الذي يضمن للطالب حصوله على القدر اللازم من المعارف والقدرات على أن يكون مهنيًا

## أي برامج أكاديمية في الجامعات لا تلبى الحدود الدنيا للاعتماد سنقوم بإغلاقها.. وقد أنجزنا معايير المرحلة الأولى



## على جامعتي صنعاء وعدن الالتفات للدراسات العليا بعد 50 عاماً من التراكم الأكاديمي

## ينبغي على الجامعات تقويم الذات على ضوء المعايير المطروحة

ناجحاً، والثاني يتم وضعه بعد التخرج مباشرةً وهي ما تمنح الترخيص بحيث تقوم هذه الجهة باختبار الطلب الخريج وأن كانت لدية شهادة جامعية، فيكون الاختبار معرفة إن كان مؤهلاً لدخول المهنة أم لا، والجهة الثالثة هي عندما يتم توريد الخريجين ذات الخبرات من 10-5 سنوات في مجال تخصصه، فعند وصوله لهذه المرحلة يتم اختياره اختباراً ثالثاً من أجل إعطائه شهادة بأنه صار قائداً في مجاله، فالدولة تضع أليات تبني مؤسسات الاعتماد، مهمتها الرئيسية هي الحفاظ على المهن والرتقي بها،على سبيل المثال في الفلبين فإنه يوجد خمس مستويات للسباك فلا يجوز أن يتجاوز مستوى عن آخر إلا بعد اجتياز الاختبار المحدد له، بالطبع عندنا تخصصات مهمة كالطب

والمحاسبة والمعلم الذي هو الأساس في بناء عقل الجيل، فالدولة لا ترقى من عبث، ولا يأتي تقدم الدول عن صدفة، وإنما من تقدير جهود الناس.
**•كخبير.. كيف تقييم أداء الجامعات الحكومية اليوم؟**

-نحن من خريجي الجامعات الحكومية، وأنا خريج جامعة صنعاء وعملت في مؤسسات دولية وجهات دولية وإقليمية وخبير في مجالات كثيرة في التعليم خاصة بما يتعلق بالجودة والاعتماد، وأنا عضو في فريق دولي لتقييم التربية والتعليم في العالم، وجامعة صنعاء جامعة جيدة، وكذلك جامعة عدن، وهاتان الجامعاتن معظم قيادات اليمن خريجون منها، وإن حصل بعض التدهور نتيجة زيادة عدد الطلاب وشحة الإمكانيات وعدم

# حوار 13

السبت: 13 ربيع الثاني 1434 هـ < 23 فبراير 2013 < العدد 17628

عال بالعالم، ومع ذلك نقول لابد من ترشيد الإنفاق وتوجيهه للعملية التعليمية لأن بعض الجامعات الآن لا يتم الإنفاق على التعليم فقط، وإنما تصرف في أمور ثانوية وليست أساسية، بل يجب أن يتم التفكير في الأولويات العملية التعليمية ولا يجوز أن يتم صرف الأموال في جوانب ثانوية فالجامعات تفتقر للتجهيزات الحديثة والمختبرات والتوصيلات الكهربائية وفي نفس الوقت يتم وضع شطحات فوق المستوى.

#### البحث العلمي

**•أين البحث العلمي في أجنحة الاعتماد الأكاديمي؟**

-الاعتماد الأكاديمي لا يفرض على الجامعات نظاماً معيناً، وإنما على الجامعات أن تحدد برامجها وسياستها في التعليم،على سبيل المثال نقول جامعة كمؤسسة تدريسية، أو نقول مؤسسة تدريسية وبحثية أو مؤسسة بحثية، فنحن نقيم على أساس ما تقوله المؤسسة ولا نفرض عليها نظاماً معيناً، والمجلس لا يعامل الجامعات بأسلوب عسكري لأن الجامعات ناس كبار نحترمهم ونقدرهم ونجلهم، كل ما في الأمر نلفت انتباهم إنهم قد قطعوا مشواراً كبيراً، وحن الوقت لمراجعة أنفسهم بالتالي فإن جامعتي صنعاء وعدن رفدنا المجتمع بكوادر كثيرة، لذلك فقد حان الوقت أن يتم الالتفات والبدء بالتفكير بمبدأ الدراسات العليا والبحث العلمي، ويجب أن تكون هاتان الجامعتان رائدتين في المجتمع اليمني، وعلى مستوى إقليمي، ويجب أن تكون لهما مكانتهما العلمية وأن يذكر اسمهما في الصحف والمؤتمرات العملية الكبيرة على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا ما نقوله فقط كنصيحة وإنما لا نفرض ذلك، لأنه عندما نقول إن جامعتي صنعاء وعدن منذ تأسيسهما من السبعينات، لأن تقريباً خمسين عامسا أي مرحلة نضج ومرحلة حكمة، لذلك حان الوقت أن تلتفت الجامعتان(صنعاء وعدن) للبحث العلمي والدراسات العليا، وأن يتركوا البكالوريوس للجامعات الناشئة وأن يتم الاقتصار على مجالات معينة قد يعصب على الجامعات الناشئة تدريسها.

**•وفق ما ذكرت من محاور .. ما هي وظائف الجودة والاعتماد الأكاديمي؟**

-من المعروف أن للتعليم ثلاث وظائف رئيسية، الوظيفة الأولى هي التدريسية، والوظيفة الثانية هي الوظيفة البحثية، والثالثة هي خدمة المجتمع، والتعليم العالي في بلادنا يقوم على وظيفة التدريسية فقط، وقد توجد بعض المحاولات للبحث ولكنها فردية وكذلك محاولات خدمية أيضا تكون فردية، ولكن لم نر أي خطط أو برامج في مجالالي البحث العلمي وخدمة المجتمعية، والملاحظ على أن الجامعات الحكومية أنها بروقراطية تستجيب لمتطلبات سوق المجتمع.

**•كيف يتم تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على الطلاب المتبعثين للدراسة بالخارج؟**

-هناك تعاون مع وزارة التعليم العالي خلال السنوات القادمة بأن نعد قائمة بالجامعات التي يجب أن يرسل لها الطلبة، وقائمة سوداء بالجامعات التي لا ينبغي أن يرسل إليها الطلاب لأن هنا جامعات يمنية أفضل من بعض الجامعات التي يرسل إليها الطلاب في الخارج، وقد كان قدم المجلس اقتراحاً بإنشاء مركز للتقييم، بحيث يكون هذا التقييم موازياً للثانوية العامة وعلى الطلاب أن يجتازوا الامتحان، بحيث يستفاد من نتائج هذا الامتحان للانتحاق بالجامعات أو بالابتعاث للخارج للدراسة،لأن النتيجة الثانوية العامة أصبحت مشكوكاً فيها وهذا حتى على لسان مسئولين من وزارة التربية والتعليم لا يتقون بالنتائج، بالتالي لابد من آلية أخرى فتم اقتراح هذه الآليات من سنتين، إلا أنه نتيجة للظروف السياسية في البلد لم نستطع أن ننفذ هذا المشروع، وبسبب التكلفة الكبيرة أيضا تم تأجيله.

#### شهادة الاعتماد اليمنية

**•متى يمكن أن نسمع عن شهادة الاعتماد الأكاديمي اليمنية المعترف بها؟**

-شهادة الاعتماد الأكاديمي هي حق تنتزعه مؤسسات التعليم العالي انتزاعاً، ونحن نتمنى أن جامعتنا تصل لبعض الجامعات العالمية، التي تقدم خريجاً للدولة وللمجتمع ، بمعنى أننا نتبع النقابات والجمعيات المهنية والمجتمع والغرف التجارية، لتوصيف الطبيب والمعلم وتوصيف المحاسب والمهندس، وإذا ما طلع الطالب هذا الخريج ينقصه بعض المهارات الجامعية مستعدة أن تعيده من جديد لتدريبه حتى يعود للسوق وهو كفو، وكم نتمنى أن نصل لهذا الوضع، وهناك بعض جامعات تقوم بهذا العمل، ونحن جهة عضوة في منظمة العربية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديميين، ونحن أعضاء في شبكة الدولية لضمان الجودة والتعليم، وأيضاً كما سبق وقلت إننا مستعدون نعلن معايير أيلتنا وإجراءتنا مكشوفة وشفافية جداً لأي منظمات دولية تزورنا لتراجع معاييرنا وتزل مع فرقنا لتقييم أداء عملنا ونقرأ تقاريرنا، وتقيم عملنا نحن بمعنى أننا نحن أيضا سنسعى مستقبلاً لأن نعتمد مثلما تعتمد الجامعات بشفافية شديدة ومستعدون نعدل معاييرنا وإجراءتنا في حالة إبداء أي ملاحظة على طريقة أادنا.

#### كلمة أخيرة؟

-أختم لقاءنا هذا بدعوة مؤسسات التعليم العالي إلى أن تبادر الآن وتسحب نسخاً من المعايير الجاهزة الموجودة لدينا، وتبدأ بتقييم ذاتها ونحن مستعدون أن نجودل هذه الجامعات وننزل بفرق تدريب لهذه الجامعات من أجل أن نبدأ باعتماد مرحلة موحدة خلال هذا العام، بحيث لكل مرحلة من مراحل الاعتماد الأكاديمي سنتان، وبعض الجامعات ممكن أن تأخذ المرحلة الأولى والثانية والثالثة في سنة لأن بعضها مهينة لذلك.